

شركة تهامة للإستثمارات المالية
(المساهمة العامة المحدودة)
البيانات المالية المرحلية المختصرة وتقرير مدققي الحسابات المستقلين
للفترة من 1 كانون الثاني 2013 وحتى 3 نيسان 2013

شركة تهامة للاستثمارات المالية (المساهمة العامة المحدودة)
البيانات المالية وتقرير مدققي الحسابات المستقلين
للفترة من 1 كانون الثاني 2013 وحتى 3 نيسان 2013
(بالدينار الأردني)

الصفحة	الفهرس
3	تقرير حول مراجعة القوائم المرحلية المختصرة
4	قائمة المركز المالي المرحلية الموحدة
5	قائمة الدخل المرحلية الموحدة
6	قائمة الدخل الشامل المرحلية الموحدة
7	قائمة التغيرات في حقوق الملكية المرحلية الموحدة
8	قائمة التدفقات النقدية المرحلية الموحدة
9-18	إيضاحات حول القوائم المالية المرحلية المختصرة

إلى السادة أعضاء مجلس الإدارة المحترمين
شركة تهامة للاستثمارات المالية م.ع.م

تقرير حول مراجعة القوائم المالية المرحلية المختصرة

مقدمة

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية المرحلية المختصرة المرفقة لشركة تهامة للاستثمارات المالية م.ع.م للفترة من 1 كانون الثاني 2013 وحتى 3 نيسان 2013 والتي تتكون من قائمة المركز المالي المرحلية وقائمة الدخل المرحلية وقائمة التغيرات في حقوق الملكية المرحلية وقائمة التدفقات النقدية المرحلية للثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات حولها. إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض هذه القوائم المالية المرحلية المختصرة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 34 (التقارير المالية المرحلية) والذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من معايير التقارير المالية الدولية، وتقتصر مسؤوليتنا في التوصل إلى نتيجة حول هذه القوائم المالية المرحلية المختصرة بناءً على مراجعتنا.

نطاق المراجعة

لقد قمنا بإجراء المراجعة وفقاً للمعيار الدولي لعمليات المراجعة 2410 "مراجعة المعلومات المالية المرحلية من قبل مدقق الحسابات المستقل للمنشأة". تشتمل عملية مراجعة المعلومات المالية المرحلية على إجراء إستفسارات بشكل أساسي من الأشخاص المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية وإجراءات مراجعة أخرى. إن نطاق أعمال المراجعة أقل إلى حد كبير من نطاق أعمال التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولي، ولذلك فهي لا تمكننا من الحصول على تأكيدات حول كافة الأمور الهامة التي من الممكن تحديدها من خلال أعمال التدقيق، وعليه فإننا لا نبدى رأي حولها.

لم تعمل إدارة الشركة على مقارنة كل من بيانات الدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية مع نفس الفترة للثلاثة أشهر المنتهية للفترة من 1 كانون الثاني 2013 وحتى 3 نيسان 2013 نتيجة لعدم توفر البيانات المالية لتلك الفترة.

النتيجة

بناءً على مراجعتنا، وباستثناء أثر ما ذكر أعلاه، فإنه لم يصل إلى علمنا أية أمور تجعلنا نعتقد بأن القوائم المالية المرحلية المرفقة لم يتم إعدادها من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 34.

جدارا للخدمات المهنية وتدقيق الحسابات
(أعضاء مجموعة جنيف الدولية – الأردن)
غسان منذر / إجازة 642

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية
17 نيسان 2013 م
7 جمادى الثاني 1434

شركة تهامة للاستثمارات المالية (المساهمة العامة المحدودة)
قائمة المركز المالي المرحلية
كما في 3 نيسان 2013
(بالدينار الأردني)

الموجودات	إيضاح	2013	2012
الموجودات غير المتداولة			
موجودات عقارية متاحة للبيع		3,618,226	3,618,226
ممتلكات ومعدات، بالصافي		6,152	1,810
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل		52,751	748,258
مجموع الموجودات غير المتداولة		3,677,129	4,368,294
الموجودات المتداولة			
مصاريف مدفوعة مقدماً وحسابات مدينة متنوعة		20,768	11,138
المطلوب من أطراف ذات علاقة		39,752	34,663
مديون		725,489	21,439
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل		565,555	240,461
النقد وما في حكمه		9,007	4,054
مجموع الموجودات المتداولة		1,360,571	311,755
مجموع الموجودات		5,037,700	4,680,049
المطلوبات وحقوق الملكية			
حقوق الملكية			
رأس المال المصرح به والمكتتب والمدفوع	1	9,000,000	9,000,000
التغير المتراكم في القيمة العادلة للموجودات المالية		(13,535)	140,752
احتياطي إجباري		31,513	31,513
الخسائر المدورة		(5,338,623)	(5,831,537)
مجموع حقوق مساهمي الشركة		3,679,355	3,340,728
حقوق غير المسيطرين		(337)	(330)
مجموع حقوق الملكية		3,679,018	3,340,398
المطلوبات المتداولة			
مصاريف مستحقة وحسابات دائنة متنوعة		21,003	10,819
المطلوب إلى أطراف ذات علاقة		802,369	784,556
دائنون		7,671	21,997
بنوك دائنة		527,639	522,279
مجموع المطلوبات المتداولة		1,358,682	1,339,651
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		5,037,700	4,680,049

تشكل الإيضاحات من (1) إلى (8) جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية

شركة تهامة للاستثمارات المالية (المساهمة العامة المحدودة)
قائمة الدخل الموحدة المرحلية
للفترة من 1 كانون الثاني 2013 وحتى 3 نيسان 2013
(بالدينار الأردني)

2013	
70,602	أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
51,450	فروقات تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
(10,866)	عمولات بيع وشراء موجودات مالية
(13,655)	المصاريف الإدارية والعمومية
(6,450)	رواتب وأجور
(371)	الاستهلاكات
(17,759)	المصاريف المالية
72,951	ربح الفترة
	وتعود إلى:
72,958	مساهمي الشركة
(7)	حقوق غير المسيطرين
72,951	

شركة تهامة للاستثمارات المالية (المساهمة العامة المحدودة)
قائمة الدخل الشامل المرحلية الموحدة
للفترة من 1 كانون الثاني 2013 وحتى 3 نيسان 2013
(بالدينار الأردني)

2013	
72,951	ربح السنة
419,956	بنود دخل شامل أخرى أرباح متحققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
492,907	إجمالي الدخل الشامل للفترة (المحول إلى الأرباح المدورة)
492,907	مساهمي الشركة
(7)	حقوق غير المسيطرين
492,907	

تشكل الإيضاحات من (1) إلى (8) جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية

شركة تهامة للاستثمارات المالية (المساهمة العامة المحدودة)
قائمة التغيرات في حقوق الملكية المرحلية الموحدة
للفترة من 1 كانون الثاني 2013 وحتى 3 نيسان 2013
(بالدينار الأردني)

رأس المال	التغير المتراكم في القيمة العادلة	إحتياطي إجباري	الخسائر المدورة	المجموع	
9,000,000	140,752	31,513	(5,831,537)	3,340,398	2013
-	-	-	492,907	492,907	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2012
-	(154,287)	-	-	(154,287)	إجمالي الدخل الشامل
9,000,000	(13,535)	31,513	(5,338,623)	3,679,018	التغير المتراكم بالقيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
					الرصيد كما في 3 نيسان 2013

شركة تهامة للاستثمارات المالية (المساهمة العامة المحدودة)
قائمة التدفقات النقدية المرحلية
للفترة من 1 كانون الثاني 2013 وحتى 3 نيسان 2013
(بالدينار الأردني)

2013	الأنشطة التشغيلية
72,951	ربح الفترة
17,759	تعديلات على ربح الفترة
371	مصاريف مالية
(51,450)	الإستهلاكات
	فروقات تقييم من خلال قائمة الدخل
39,631	
961,177	التغيرات في رأس المال العامل
(273,644)	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
(5,089)	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
(704,050)	المطلوب من أطراف ذات علاقة
(9,630)	مدينون
(14,326)	مصاريف مدفوعة مقدما وحسابات مدينة متنوعة
17,813	دائنون
10,183	المطلوب إلى أطراف ذات علاقة
22,065	مصاريف مستحقة الدفع وحسابات دائنة متنوعة
(17,759)	النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية
	مصاريف مالية مدفوعة
4,306	صافي النقد المتوفر من الأنشطة التشغيلية
	الأنشطة الاستثمارية
(4,713)	شراء الممتلكات والمعدات
(4,713)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
5,360	بنوك دائنة
5,360	صافي النقد المتوفر من الأنشطة التمويلية
4,953	صافي التغير في النقد وما في حكمه
4,054	النقد وما في حكمه في بداية السنة
9,007	النقد وما في حكمه في نهاية السنة

(1) التكوين والنشاط

تأسست شركة تهامة للاستثمارات المالية المساهمة العامة المحدودة بتاريخ 11 شباط 2007 تحت الرقم (429) تحت رقم (20) لدى مراقب الشركات برأس مال مصرح به مقدارة (9,000,000) وحصلت على حق الشروع بالعمل بتاريخ 12 تموز 2007.

إن من غايات الشركة القيام باستثمار أموال الشركة في الأسهم والسندات والأوراق المالية وتملك الأموال المنقولة وغير المنقولة الضرورية لقيام الشركة بأعمالها.

يعمل لدى الشركة (2) موظفين للفترة 1 كانون الثاني 2013 وحتى 3 نيسان 2013.

(2) ملخص لأهم السياسات المحاسبية

أسس إعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية المرحلية المختصرة المرفقة للفترة 1 كانون الثاني وحتى 3 نيسان 2013 وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (34) التقارير المالية المرحلية.

إن القوائم المالية المرحلية المختصرة لا تتضمن كافة المعلومات والإيضاحات المطلوبة للقوائم المالية السنوية والمعدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية ويجب أن تقرأ مع القوائم المالية للشركة كما في 31 كانون الأول 2012، كما أن نتائج الفترة من 1 كانون الثاني وحتى 3 نيسان 2013 لا تمثل بالضرورة مؤشراً على النتائج المتوقعة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013.

لقد تم إعداد البيانات المالية لشركة تهامة للاستثمارات المالية المساهمة العامة المحدودة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية. أما الموجودات المالية و المطلوبات المالية فإنها تظهر بالقيمة العادلة.

تم عرض البيانات المالية بالدينار الأردني لأن غالبية معاملات الشركة تسجل بالدينار الأردني.

الموجودات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

تظهر الموجودات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل التي يتوفر لها أسعار سوقية في أسواق مالية نشطة بالقيمة العادلة.

يتم تسجيل فروقات التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في بيان الدخل.

الموجودات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر

إن الموجودات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر هي موجودات مالية غير مشتقة. الغرض من امتلاكها الاحتفاظ بها كمتوفرة للبيع وليست للمتاجرة بها حتى تاريخ الاستحقاق.

يتم تسجيل فروقات التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر في بيان الدخل الشامل الآخر.

تظهر الموجودات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر التي يتوفر لها أسعار سوقية في أسواق مالية نشطة بالقيمة العادلة بعد تنزيل أي خسائر تدني متراكمة في قيمتها العادلة.

شركة تهامة للاستثمارات المالية (المساهمة العامة المحدودة)
البيانات المالية وتقرير مدققي الحسابات المستقلين
إيضاحات حول البيانات المالية المرحلية المختصرة
للفترة من 1 كانون الثاني 2013 وحتى 3 نيسان 2013

تظهر الموجودات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر التي لا يتوفر لها أسعار سوقية والتي لا يمكن تحديد قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه بالكلفة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في بيان الدخل الشامل الآخر.

يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناجمة عن فروقات تحويل العملة الأجنبية لأدوات الدين (التي لا تحمل فوائد) ضمن الموجودات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر في بيان الدخل الشامل الآخر. في حين يتم تسجيل فروقات تحويل العملة الأجنبية لأدوات الملكية في بند التغير المتراكم في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية.

■ مبدأ توحيد القوائم المالية

تتضمن القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للمجموعة والشركات التابعة لها يتم توحيد الشركات التابعة بالكامل من تاريخ التملك وهو تاريخ حصول المجموعة على السيطرة ويستمر توحيد الشركات التابعة حتى تاريخ فقدان السيطرة.

تتحقق السيطرة عندما يكون لمجموعة القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركات التابعة وذلك للحصول على منافع من أنشطتها.

يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للشركة وباستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في المجموعة. إذا كانت الشركات التابعة تتبع سياسيات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في المجموعة فيتم إجراء التعديلات اللازمة على القوائم المالية للشركات التابعة للتطابق مع السياسات المتبعة في المجموعة.

يتم استبعاد المعاملات والأرصدة والإيرادات غير المتحققة والمصروفات غير المتحققة والأرباح بالكامل فيما بين شركات المجموعة.

حقوق غير المسيطرين تمثل ذلك الجزء غير المملوك من قبل المجموعة من حقوق الملكية في الشركات التابعة. يتم تسجيل الخسائر التي تعود إلى حقوق غير المسيطرين حتى وإن كان رصيدها سالباً.

يتم تسجيل التغير في نسبة ملكية الشركة التابعة والتي لا تؤدي لفقدان السيطرة كحركة في حقوق الملكية. في حال فقدان المجموعة السيطرة على الشركة التابعة، فتقوم الشركة بما يلي:

- استبعاد الموجودات (بما فيها الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة.
- استبعاد أية قيمة دفترية للجهات غير المسيطرة.
- استبعاد حساب فروقات ترجمة العملة المتراكم الظاهر في حقوق الملكية.
- الاعتراف بالقيمة العادلة لما تم استلامه.
- الاعتراف بالقيمة العادلة للاستثمار الذي تم الاحتفاظ به.
- الاعتراف بأي فائض أو عجز في قائمة الدخل الموحدة.
- إعادة تصنيف حصة الشركة في البنود التي تم الاعتراف بها سابقاً في قائمة الدخل الموحدة أو الأرباح المدورة وفقاً لما هو مناسب.

(3) المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

فيما يلي المعايير التي تم إصدارها ولم تصبح سارية المفعول حتى تاريخ إصدار القوائم المالية الموحدة للشركة. إن المعايير المبنية أدناه هي المعايير التي تتوقع الشركة تطبيقها في المستقبل، تنوي المجموعة تطبيق هذه المعايير والتعديلات عندما تصبح سارية المفعول.

■ معيار المحاسبى الدولى رقم (1) عرض القوائم المالية (عرض بنود الدخل الشامل)

إن التعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يغير طريقة تجميع البنود الظاهرة في الدخل الشامل الآخر. يتم إظهار البنود التي من الممكن إعادة تصنيفها في المستقبل إلى الأرباح والخسائر (عند استبعادها على سبيل المثال) بشكل منفصل عن البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها. ينبغي تطبيق هذا المعيار للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد أول تموز 2012. إن تأثير هذا التعديل سوف يكون على طريقة العرض فقط وليس له تأثير على المركز المالي أو الأداء المالي للشركة.

■ معيار المحاسبة الدولي رقم (12) ضريبة الدخل (استرداد الموجودات الضمنية)

يوضح التعديل تحديد الضريبة المؤجلة للاستثمارات العقارية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة، يقدم التعديل افتراض بأن الضريبة المؤجلة للاستثمارات العقارية التي يتم قياسها باستخدام نموذج القيمة العادلة حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (40)، يجب تحديدها على أساس أن القيمة الدفترية سوف يتم استردادها من خلال البيع. كما ويتطلب التعديل أن يتم قياس الضريبة المؤجلة للموجودات الغير قابلة للاستهلاك والتي يتم قياسها باستخدام نموذج إعادة التقييم حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (16) على أساس البيع لهذه الموجودات. ينبغي تطبيق هذا المعيار للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد كانون الثاني 2012.

لا تتوقع الشركة أن يكون لهذا التعديل أي تأثير على المركز المالي أو الأداء المالي للشركة.

■ معيار المحاسبة الدولي رقم (19) منافع الموظفين (معدل)

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار عدة تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (19). تتراوح هذه التعديلات بين تعديلات أساسية مثل إزالة آلية النطاق ومفهوم العوائد المتوقعة على موجودات الخطة، إلى توضيحات بسيطة وإعادة صياغة. ينبغي تطبيق هذا المعيار للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2013.

لا تتوقع الشركة أن يكون لهذا التعديل أي تأثير على المركز المالي أو الأداء المالي للشركة.

■ معيار المحاسبة الدولي رقم (27) القوائم المالية المنفصلة (كما تمت مراجعته خلال عام 2011)

نتيجة لإصدار المعايير الجديدة "معيار التقارير المالية الدولي رقم (10) و"معيار التقارير المالية الدولي رقم (12)"، ينحصر ما تبقى من معيار المحاسبة الدولي رقم (27) في طريقة المحاسبة عن الشركات التابعة والشركات تحت السيطرة المشتركة والشركات الحليفة في القوائم المالية المنفصلة. تقوم المجموعة بإصدار قوائم مالية منفصلة. ينبغي تطبيق هذا المعيار للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2013.

الشركة بصدد تحديد أثر هذه التعديلات على القوائم المالية للشركة.

■ معيار المحاسبة الدولي رقم (28) الاستثمار في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة (كما تمت مراجعته خلال عام 2011)

نتيجة لإصدار المعايير الجديدة "معيار التقارير المالية الدولي رقم 10" و"معيار التقارير المالية الدولي رقم (12)"، فقد تمت إعادة تسمية معيار المحاسبة الدولي رقم (28) - الاستثمار في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة، والذي يوضح كيفية تطبيق طريقة حقوق الملكية على الاستثمار في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة. ينبغي تطبيق هذا المعيار للفترة المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2013.

الشركة بصدد تحديد أثر هذه التعديلات على القوائم المالية للشركة.

■ معايير التقارير المالية الدولي رقم (7) الأدوات المالية: الايضاحات - متطلبات اضافية لافصاح عن الغاء الاعتراف

يتطلب هذا التعديل افصاحات إضافية حول الموجودات المالية التي تم تحويلها ولكن لم يتم إلغاء الاعتراف بها لتمكين مستخدم القوائم المالية للمجموعة من فهم العلاقة مع هذه الموجودات التي لم يتم الاعتراف بها والالتزامات المرتبطة بها. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب التعديل افصاحات حول استمرار تدخل المنشأة في هذه الموجودات التي تم إلغاء الاعتراف بها. ينبغي تطبيق هذا المعيار للفترة المالية التي تبدأ في أو بعد تموز 2011.

سوف يؤثر هذا التعديل على الافصاحات فقط، ولن يكون لهذا التعديل أي تأثير على المركز المالي أو الأداء المالي للشركة.

■ معيار التقارير المالية الدولي رقم (10) القوائم المالية الموحدة

إن معيار التقارير المالية الدولي رقم (10) يحل محل جزء من معيار المحاسبة الدولي رقم (27) (القوائم المالية الموحدة و المنفصلة) والذي يعالج محاسبة القوائم المالية الموحدة. يتضمن هذا المعيار كذلك التفسير 12، توحيد القوائم المالية للمنشآت ذات الغرض الخاص. إن التغييرات التي يقدمها معيار التقارير المالية الدولي لرقم (10) تتطلب من الإدارة القيام باجتهادات جوهرية لتحديد المنشآت التي تقع تحت سيطرتها، وبالتالي يتطلب توحيد قوائمها المالية مع القوائم المالية للشركة الأم، مقارنة مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (28). ينبغي تطبيق هذا المعيار للفترة المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2013.

لا يوجد أثر لهذه التعديلات على القوائم المالية للشركة.

■ معيار التقارير المالية رقم (11) الاتفاقيات المشتركة

سوف يحل معيار التقارير المالية الدولي رقم (11) محل معيار المحاسبة الدولي رقم (31) (الحصص في المشاريع المشتركة) وتفسير رقم 13 (الوحدات تحت السيطرة المشتركة - المساهمات غير النقدية للمشاركين في مشروع مشترك). سوف يزيل معيار التقارير المالية الدولي رقم (11) خيار المحاسبة عن المشاريع تحت السيطرة المشتركة باستخدام طريقة التوحيد الجزئي.

لا تتوقع الشركة أي تأثير على المركز المالي أو الأداء المالي للشركة.

■ **معييار التقارير المالية الدولي رقم (12) الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى**

يشتمل معيار التقارير المالية الدولي رقم (12) على جميع الإفصاحات التي كانت موجودة سابقا في معيار المحاسبة الدولي رقم (27) والمتعلقة بالقوائم المالية الموحدة ، بالإضافة إلى جميع الإفصاحات التي كانت متضمنة في معيار المحاسبة الدولي رقم (31) ورقم (28) . إن هذه الإفصاحات تتعلق بحصص المنشأة في الشركات التابعة والشركات تحت السيطرة والشركات الحليفة. حيث تم إدخال عدد من الإفصاحات الجديدة، ينبغي تطبيق هذا المعيار للفتترات المالية التي تبدأ في أو أول كانون الثاني 2013.

لا يوجد اثر لهذه التعديلات على القوائم المالية للشركة.

تتوقع إدارة الشركة تطبيق هذه المعايير والتفسيرات خلال الفتترات اللاحقة، لن يكون له أثر مالي جوهري على البيانات المالية للشركة.

إستخدام التقديرات

إن إعداد البيانات المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب قيام إدارة الشركة بتقديرات وإجتهادات تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الإلتزامات المحتملة. كما وإن هذه التقديرات تؤثر على الإيرادات والمصاريف والمخصصات. إن الفرضيات التي تم إستخدام لهذه التقديرات مبنية على عوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات في المستقبل والتغيرات في أوضاع وظروف هذه المخصصات.

فيما يلي نبين أهم الأسس المحاسبية المطبقة من قبل الشركة:

النقد وما في حكمه

يتضمن النقد وما في حكمه ، النقد والودائع تحت الطلب والاستثمارات ذات السيولة العالية التي يمكن تسجيلها خلال فترة ثلاثة شهور أو أقل.

الإيرادات

يتم تحقق الإيرادات عند القيام بتداول الأوراق المالية من قبل العملاء.

يتم تحقيق الإيرادات الأخرى وفقاً لمبدأ الإستحقاق.

المدينون

تمثل الذمم المدينة المبالغ المستحقة من العملاء ضمن النشاط الطبيعي .

يتم الاعتراف بالذمم طويلة الأجل مبدئيا بالقيمة العادلة ويتم قياسها لاحقا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي مطروحا منها مخصص تدني القيمة .

يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام مخصص التدني حيث تسجل الخسارة في قائمة الدخل الموحدة. وفي حالة الزيادة أو النقص في مبلغ المخصص بسبب حصول حدث معين بعد الاعتراف بخسارة التدني فيتم زيادة أو تخفيض خسارة التدني التي تم الاعتراف فيها سابقا وذلك بتعديل مخصص التدني. وفي حالة تحصيل ديون تم شطبها، يتم تسجيلها كإيرادات أخرى في قائمة الدخل المنفصلة.

القيمة العادلة

تمثل أسعار الإغلاق في أسواق نشطة القيمة العادلة للموجودات المالية، في حال عدم توفر أسعار معلنة أو عدم وجود تداول نشط على بعض الموجودات المالية فإنه يتم تقدير قيمتها العادلة من خلال مقارنتها بالقيمة العادلة لأداة مالية مشابهة أو من خلال احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بها، في حال تعذر قياس القيمة العادلة للموجودات المالية بشكل يعتمد عليه فإنه يتم إظهارها بالتكلفة بعد تنزيل أي تدني في قيمتها.

التدني في قيمة الموجودات المالية

بتاريخ كل من ميزانية عمومية، يتم مراجعة قيم الموجودات المالية، لتحديد إن كان هناك ما يشير إلى انخفاض في قيمتها.

أما بالنسبة إلى الموجودات المالية مثل الذمم المدينة والموجودات المقيمة فرديا على أنها غير منخفضة القيمة، فيتم تقييمها لإنخفاض القيمة على أساس جماعي. إن الدليل الموضوعي للإنخفاض بقيمة محفظة الذمم المدينة قد يشمل الخبرة السابقة للشركة فيما يخص تحصيل الدفعات المتأخرة والمنخفضة والتي تتعدى معدل فترة الاستدانة كما يشمل التغيرات الملحوظة في الأوضاع الاقتصادية المحلية والعالمية والمتربطة مع تعثر الذمم الدائنة.

يتم تخفيض القيمة المدرجة للأصل المالي بمبلغ خسارة الإنخفاض بالقيمة مباشرة، وذلك لكافة الأصول المالية باستثناء الذمم المدينة التجارية، حيث تم تخفيض القيمة المدرجة خلال استعمال حساب مخصصات. يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة المدرجة لحساب المخصصات في حساب الأرباح والخسائر.

إلغاء الاعتراف

تقوم الشركة بإلغاء الاعتراف بأصل مالي فقط عند إنتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة باستلام التدفقات النقدية من الأصل المالي. وبشكل جوهري كافة مخاطر ومنافع الملكية إلى منشأة أخرى. أما في حالة قيام الشركة بتحويل أو الإحتفاض بشكل جوهري بمخاطر ومنافع الملكية وإستمرارها بالسيطرة على الأصل المحول فإن الشركة تقوم بالإعتراف بحصتها المستبقة في الأصل المحول والمطلوبات المتعلقة به في حدود المبالغ المتوقع دفعها. أما في حالة إحتفاض الشركة بشكل جوهري بكافة مخاطر ومنافع الملكية للأصل المحول، فإن الشركة تستمر بالاعتراف بالأصل المالي.

الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الإستهلاكات المتراكمة، ويتم إستبعاد كلفة الممتلكات والمعدات والإستهلاك المتراكم عند بيعها أو التخلص منها، ويتم إثبات أية أرباح أو خسائر في قائمة الدخل. عندما يقل المبلغ الممكن إسترداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي القيمة الدفترية فإنه يتم تخفيضها إلى القيمة الممكن إستردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل. تستهلك الممتلكات والمعدات بإستخدام طريقة القسط الثابت.

إنخفاض قيمة الموجودات غير المتداولة

تعمل الشركة في تاريخ كل من قائمة مركز مالي على مراجعة القيم المدرجة لموجوداتها وذلك لتحديد إن كان هنالك ما يشير إلى هذه الموجودات قد تعرضت إلى خسائر إنخفاض القيمة. إذا وجد ما يشير إلى ذلك يتم تقدير القيمة القابلة للإسترداد للأصل وذلك لتحديد خسائر إنخفاض القيمة (إن وجدت). في حال عدم التمكن من تقدير القيمة القابلة للإسترداد لأصل محدد، تقوم الشركة بتقدير القيمة للإسترداد للحددة المنتجة للنقد التي يعود إليها الأصل نفسه. عندما يمكن تحديد أسس توزيع معقولة وثابتة، يتم توزيع الأصول المشتركة إلى وحدات منتجة للنقد التي تعود إليها الأصل نفسه. عندما يمكن تحديد أسس توزيع معقولة وثابتة، يتم توزيع الأصول المشتركة إلى وحدات منتجة للنقد محددة، أو يتم توزيعها إلى أصغر مجموعة من الوحدات المنتجة للنقد التي يمكن تحديد أسس توزيع معقولة وثابتة لها.

إن القيمة القابلة للإسترداد هي القيمة العادلة للأصل ناقصا تكلفة البيع أو القيمة في الإستخدام، أيهما أعلى. في حال تقدير القيمة القابلة للإسترداد لأصل (أو لوحة منتجة للنقد) بما يقل عن القيمة المدرجة، يتم تخفيض القيمة المدرجة للأصل (الوحدة المنتجة للنقد) بما يعادل إلى القيمة القابلة للإسترداد. يتم الاعتراف بخسائر الإلتخفاض مباشرة في قائمة الدخل، إلا إذا كان الأصل معاد تقييمه فيتم عندها تسجيل خسائر الإنخفاض كتنزيله من مخصص إعادة التقييم.

في حالة إسترجاع خسائر إنخفاض القيمة تتم زيادة القيمة المدرجة للأصل (الوحدة المنتجة للنقد) إلى القيمة العادلة القابلة للإسترداد، بحيث لا تزيد القيمة المدرجة المعدلة عن القيمة المدرجة للأصل (الوحدة المنتجة للنقد) فيما لو لم يتم احتساب خسائر إنخفاض القيمة في السنوات السابقة. يتم تسجيل إسترجاع خسائر إنخفاض القيمة المباشرة في الربح أو الخسارة إلا إذا كان الأصل قد تم تسجيله بالقيمة المعاد تقييمها وفي هذه الحالة يتم تسجيل إسترجاع خسارة إنخفاض القيمة كزيادة في مخصص إعادة التقييم.

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تم تحديد الأطراف ذات العلاقة بموجب معيار المحاسبة الدولي (24) كما يلي:

1- يسيطر على المنشأة أو تسيطر المنشأة عليه أو يقعان تحت سيطرة مشتركة (ويشمل هذا الشركات الأم والشركات التابعة والشركات التابعة الزميلة). 2- لدية مصلحة في الشركة تمنحه تأثيرا هاما عليها. 3- يمارس سيطرة مشتركة على الشركة.	<u>المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة بطريقة مباشرة من خلال وسيط واحد أو أكثر</u>
■ المعيار المحاسبي الدولي (28) – الإستثمار في الشركات الزميلة	<u>المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة (الشركات الزميلة)</u>
■ المعيار المحاسبي الدولي (31) – الحصة في المشاريع المشتركة.	<u>المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة من خلال مشاريع مشتركة تكون الشركة مشاركة بها</u>
■ أحد موظفي الإدارة العليا في الشركة أو الشركة الأم. ■ عضواً قريباً في عائلة أي فرد من موظفي الإدارة العليا أو المسيطرين على الشركة. ■ شركة مسيطر عليها أو مسيطر عليها بشكل مشترك، أو يمارس عليها تأثير هام من قبل أي فرد من المشار إليهم أعلاه، أو يملك حق التصويت في الشركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.	<u>المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة الأخرى</u>

التفاصيل

يتم إجراء التفاصيل بين الموجودات والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في البيانات المالية عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة لذلك وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التفاصيل أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

ضريبة دخل الشركة

تخضع الشركة لقانون ضريبة الدخل رقم 28 لعام 2009 وتعديلاته اللاحقة والتعليمات الصادرة عن دائرة ضريبة الدخل في المملكة الأردنية الهاشمية , ويتم الاستدراك لها وفقا لمبدأ الاستحقاق ويتم احتساب مخصص الضريبة على أساس صافي الربح المعدل , وتطبيقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (12) فإنه قد يترتب للشركة موجودات ضريبية مؤجلة ناتجة عن الفروقات المؤقتة بين القيمة المحاسبية والضريبية للموجودات والمطلوبات والمتعلقة بالمخصصات، هذا ولم يتم إظهار تلك الموجودات ضمن القوائم المالية المرفقة حيث أنها غير جوهرية.

تحويل العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات بالعملة الأجنبية إلى الدينار الأردني عند إجراء المعاملة، ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية في تاريخ الميزانية إلى الدينار الأردني بالأسعار السائدة في ذلك التاريخ، إن الأرباح والخسائر الناتجة عن التسوية أو تحويل العملات الأجنبية يتم إدراجها في قائمة الدخل.

المخصصات

يتم تكوين المخصصات عندما يكون على الشركة أي إلزام حالي (قانوني أو متوقع) ناتج عن أحداث سابقة والتي تعتبر تكلفة سدادها محتملة ويمكن تقديرها بشكل موثوق.

يتم قياس المخصصات حسب أفضل التوقعات للبدل المطلوب لمقابلة الإلتزام كما بتاريخ قائمة المركز المالي بعد الأخذ بعين الاعتبار المخاطر غير المؤكدة المحيطة بالإلتزام. عندما يتم قياس المخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لسداد الإلتزام الحالي، فإنه يتم الإعتراف بالخدمة كموجودات في حالة كون إستلام وإستعاضة المبلغ مؤكدة ويمكن قياس المبلغ بشكل موثوق.

(4) الاحتياطي الإجباري

بموجب المادة (70) فقرة (أ) من قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته تقتطع الشركة (10%) من أرباحها السنوية الصافية لحساب الاحتياطي الإجباري و تستمر على هذا الإقتطاع لكل سنة شريطة ألا يتجاوز مجموع ما تم إقتطاعه لهذا الإحتياطي رأس مال الشركة.

(5) ضريبة الدخل

تخضع شركة تهامة للاستثمارات المالية لقانون ضريبة الدخل رقم (28) لسنة 2009 وتعديلاته وتم تسوية الوضع الضريبي للشركة حتى نهاية عام 2011 حتى تاريخ البيانات المالية المرحلية مع دائرة ضريبة الدخل ولم يتم احتساب مخصص ضريبة دخل عن نتائج أعمال الشركة لعام 2012 وذلك بسبب زيادة المصاريف عن الإيرادات الخاضعة للضريبة.

(6) الأدوات المالية

إدارة مخاطر رأس المال

تقوم الشركة بإدارة رأسمالها لتتأكد بأن الشركة تبقى مستمرة بينما تقوم بالحصول على العائد الأعلى من خلال الحد الأمثل لأرصدة الديون وحقوق الملكية. لم تتغير إستراتيجية الشركة الإجمالية عن سنة 2012.

إن هيكل رأس مال الشركة يضم ديون والتي تضم الإقتراضات المبينة في الإيضاح رقم (-) و (-)، كما وإن حقوق الملكية في الشركة تتكون من رأس مال والإحتياطيات والأرباح المدورة كما هي مدرجة في بيان التغيرات في حقوق الملكية.

معدل المديونية المثلّي

تقوم هيئة المديرين بمراجعة هيكلية رأس مال الشركة بشكل دوري، وكجزء من هذه المراجعة. تقوم هيئة المديرين بالأخذ بعين الإعتبار تكلفة رأس المال والمخاطر المرتبطة بكل فئة من فئات رأس المال والدين. إن هيكل رأس مال الشركة يضم ديون من خلال الإقتراض، ولم تعمل الشركة على تحديد حد أقصى لمعدل المديونية المثلّي، ولا تتوقع الشركة زيادة في معدل المديونية المثلّي من خلال إصدارات دين جديدة للفترة كما في للفترة من 1 كانون الثاني 2013 وحتى 3 نيسان 2013.

2012	2013	
522,279	527,639	المديونية
3,340,398	3,679,018	حقوق الملكية
15%	14%	معدل المديونية / حقوق الملكية

إدارة المخاطر المالية

مخاطر السوق

إن نشاطات الشركة ممكن ان تتعرض بشكل رئيسي لمخاطر مالية ناتجة عن ما يلي:

إدارة مخاطر العملات الأجنبية

لا تتعرض الشركة لمخاطر هامة مرتبطة بتغير العملات الأجنبية لذلك لا حاجة لإدارة فعالة لهذا التعرض.

إدارة مخاطر سعر الفائدة

تنتج المخاطر المتعلقة بمعدلات الفائدة بشكل رئيسي عن إقتراضات الاموال بمعدلات متغيرة، وعن ودائع قصيرة الاجل بمعدلات فائدة ثابتة. تتم إدارة مخاطر معدلات الفائدة للأموال المقترضة بشكل فعال.

إدارة مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم التزام أحد الأطراف لعقود الأدوات المالية بالوفاء بالتزاماته التعاقدية، مما يؤدي الى تكبد الشركة لخسائر مالية، ونظرا لعدم وجود أي تعاقدات مع أي أطراف أخرى فإنه لا يوجد أي تعرض للشركة لمخاطر الائتمان بمختلف أنواعها. إن التعرض الائتماني الهام بالنسبة لأي جهة أو مجموعة جهات لديها خصائص متشابهة تم الإفصاح عنها في إيضاح رقم - وتصنف الشركة الجهات التي لديها خصائص متشابهة إذا كانت ذات علاقة. وفيما عدا المبالغ المتعلقة بالأموال النقدية. إن مخاطر الائتمان الناتجة عن الأموال النقدية هي محددة، حيث أن الجهات التي يتم التعامل معها هي بنوك محلية لديها سمعات جيدة والتي يتم مراقبتها من الجهات الرقابية. إن المبالغ المدرجة في هذه البيانات المالية تمثل تعرضات الشركات الأعلى لمخاطر الائتمان للذمم المدينة التجارية والآخرى والنقد و مردفات النقد.

(7) المصادقة على القوائم المالية المرحلية

تمت المصادقة على القوائم المالية المرحلية للشركة من قبل مجلس الإدارة في شركة تهامة للاستثمارات المالية المساهمة العامة المحدودة بتاريخ 17 نيسان 2013.

(8) أرقام فترة المقارنة

تم تعديل بعض أرقام فترة المقارنة لتتناسب مع أرقام الفترة الحالية.